الجمهوريّة التونسية

البعثة الدّائمة للجمهوريّة التونسيّة

كلمة السيد خليل التّزركي
القائم بالأعمال بالنّيابة بالبعثة الدّائمة للجمهوريّة التونسيّة لدى المنظّمات الدوليّة بفيينّا.

رئيس وفد الجمهورية التونسية المشارك في أشغال الدورة العاديّة الواحدة والستّين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذريّة

فيينّا ،18 -22 سبتمبر 2017.

السيّدة الرّئيسة،

يسعدني أن أتقدم إليكم باسم وفد الجمهوريّة التّونسيّة، بأحرّ التّهاني بمناسبة انتخابكم رئيسة لدورة هذه السّنة للمؤتمر العام للوكالة الدوليّة للطّاقة الذريّة متمنيّا لكم النجاح والتوفيق.

ونحن نرى في انتخابكم تعبيرا منا جميعا عن فائق تقديرنا لخبرتكم ولكفاءتكم التي نعرفها عنكم وأيضا تقديرا متجدّدا لبلدكم الصديق الفليبين.

كما أتقدّم بأحر التّهاني لأعضاء المكتب واللّجنة الجامعة متمنيا أن تكلّل مجهوداتهم بالنّجاح في تصريف المهام الموكولة إليهم.

ويسعدني بهذه المناسبة أن أتوجّه بأحرّ عبارات التّهاني للسيد يوكيا أمانو بمناسبة إعادة انتخابه مديرا عامّا للوكالة إقرارا منّا بكفاءته التّي نعرفها عنه منذ زمن طويل ليواصل عمله بكلّ قدرة وتميّز وحياد خدمة لمصالحنا جميعا وتحقيقا للأهداف النبيلة والسامية للوكالة الدولية للطاقة الذريّة.

كما ترحّب بلادي بانضمام غرينادا لعضوية الوكالة ونتقدم لهذه الدولة الصديقة بأحرّ التّهاني.

السيّد الرئيس،

تحتفل بلادي كبقية الدول الأعضاء بمرور ستين سنة على إنطلاق نشاط الوكالة الدوليّة للطّاقة الذريّة وتفتخر بلادي، التّي انتزعت استقلالها سنة 1956، بأن تكون ضمن الدول المؤسّسة للوكالة سنة 1957 والمشاركة في أوّل دورة لمؤتمرها العامّ.

وقد عملنا جميعا خلال هذه الفترة على تطوير أداء الوكالة مع الحفاظ على استقلاليّة قرارها وحياديّة ومهنيّة مواقفها في مختلف القضايا والتزامها بالأهداف التّي أحدثت من أجلها. ونحن نتطلّع بأن تواصل الاضطلاع بهذه المهام بما يتوافق وانتظارات كافّة الدّول الأعضاء وسوف لن ندّخر جهدا في المساهمة بقدر ما نستطيع في مواصلة اضطلاع بمهامها النبيلة التي أحدثت من أجلها ونجدد في هذا الإطار التأكيد على أن المساعدة والتعاون هما من الرّكائز الأساسيّة لولاية الوكالة.

السيّدة الرئيسة،

إن الأمن الطاقيّ والمائيّ يكتسيان بعدا استراتيجيّا لتونس وذلك بالنّظر إلى محدوديّة مواردها من مصادر الطّاقة الأحفوريّة والمياه الصالحة للشرب. وكنتيجة لذلك فإنّ خيار استخدام الطّاقة النّوويّة لإنتاج الكهرباء وخاصّة لتحلية مياه البحر لسدّ حاجياتنا من العجز المائي المتزايد لا يزال مطروحا. ولئن لم نتمكّن حتّى الآن من

اتّخاذ قرار في خيار استخدام الطّاقة النوويّة لهذه الأغراض إلاّ أنّ بلادي تعمل في الأثناء على توفير البنى الأساسيّة القانونيّة والرقابيّة والمؤسّساتيّة الضروريّة والتّي من شأنها أن تساعد على اتّخاذ القرار المبني على قواعد صحيحة بما يتوافق مع المعايير والاتفاقيّات الدوليّة ذات الصلة. كما وسّعنا، من جهة أخرى، من آفاق التّعاون الممكنة وذلك عبر ابرام اتّفاقات تعاون حكوميّة في ميدان الإستخدام السلمي للطّاقة النوويّة.

السيّد الرّئيس،

لقد حرصت بلادي، منذ إحداث الوكالة، على إرساء علاقات تعاون مستدام معها. وقد تمّ خلال العقود الماضية تنفيذ عدّة برامج هامّة للتّعاون ساهمت بشكل ملموس في تحقيق النموّ الاقتصاديّ والاجتماعيّ في مجال الصحّة والفلاحة والصناعة غير أنّنا لاحظنا، خلال السنوات الماضية، تراجعا هاما في قيمة المساعدة الفنيّة التّي تحصّلت عليها تونس في الوقت الذّي كانت فيه بلادي تواجه تحديّات اقتصاديّة واجتماعيّة وأمنيّة هامة.

ونحن عاقدون العزم على الارتقاء بهذا التّعاون إلى مستواه الطبيعي وتطويره بما يخدم المصالح المشتركة لكافة الأطراف ونجدّد التّأكيد على الأهميّة القصوى التّي

نوليها لهذا الموضوع باعتبار أن المساعدة والتّعاون الفنّي يعتبران من الركائز الأساسيّة لولاية الوكالة.

السيّدة الرئيسة،

تحرص بلادي على الوفاء بتعهداتها الماليّة تجاه الوكالة بقدر حرصها على الاستفادة من إمكانيّات التّعاون التي توفّرها وذلك عبر تحمّل قسطنا في تكاليفه سواء بتسديد مساهماتنا في الميزانيّة العادية أو في صندوق التّعاون الفنيّ وكذلك المساهمة الوطنيّة في تكاليف مشاريع التّعاون الفنيّ. وتتعهّد تونس في هذا الإطار بدفع مساهمتها في صندوق التّعاون الفنيّ بعنوان السنة المقبلة وفقا للنّسبة المحدّدة.

السيّدة الرّئيسة،

تسعى تونس إلى دعم تعاونها العلمي مع مختلف الدول الشقيقة خاصّة في إطار الهيئة العربيّة للطّاقة الذريّة التّي تحتضن بلادي مقرّها وأودّ أن اغتنم هذه المناسبة لأتوجّه بالشّكر لأمانة الوكالة على دعمها المتواصل للهيئة العربيّة للطاقة الذريّة خاصّة في إطار شبكة النّور للهيئات الرقابيّة العربيّة.

السيّدة الرئيسة،

تضمّن البند الفرعي 15 من جدول أعمال المؤتمر العامّ اعتماد الإرشادات بشأن التصرّف في المصادر المشعّة المهملة كإرشادات تكميليّة لمدوّنة قواعد السّلوك بشأن أمان المصادر المشعّة وأمنها. ونحن نرى في هذه الوثيقة التّي ساهمت بلادي في مناقشة مسودّتها في إطار الاجتماعات مفتوحة العضويّة للخبراء القانونيّين والتقنيّين تقدّما ملموسا في سبيل ضمان الاستعمال الآمن والمأمون للمصادر المشعّة واستعادة التحكّم الرقابيّ بها في صورة إهمالها وهو ما نصّت عليه مدوّنة قواعد السّلوك كهدف رئيسيّ لها. وسوف تمكّن هذه الارشادات التكميليّة الدّول الأعضاء من تعزيز أمن وأمان المصادر المشعّة. ونحن نتطلّع أن يقترن هذا الإجراء بتولّي أمانة الوكالة إعداد وتنفيذ برامج داعمة تساعد الدّول الأعضاء على إحكام تنفيذ بنودها.

السيّدة الرّئيسة،

إنّ تونس تدرك أنّ الانتفاع بمزايا الاستخدامات السلميّة للطّاقة والتقنيات النوويّة لا بدّ أن يقترن بالالتزام بمقتضيات معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النوويّة وإبرام اتّفاق ضمانات شاملة والبروتوكول الإضافي وكذلك الانضمام لمختلف الاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة وسائر الضوابط القانونيّة الأخرى سواء منها مدوّنات قواعد

السّلوك التّي أعدّتها الوكالة أو قواعد الأمان بمختلف أنواعها أو مقرّرات مؤتمرنا العامّ ومجلس المحافظين وغيرها من القرارات الدوليّة ذات الصلة. وقد صادقت تونس على معظم هذه المواثيق وقطعت أشواطا متقدّمة في توفير الإطار القانونيّ لمقتضياتها عبر تقنينها على الصّعيد الوطني ودعمها بجملة من التّشريعات والسّهر على تنفيذها.

وفي هذا الإطار، فإنّ بلادي تواصل مباشرة الإجراءات الدستوريّة قصد استصدار مشروع قانون إطاريّ للاستخدامات السلميّة للطّاقة والتّقنيات النّوويّة والذي تضمّن إحداث هيئة وطنيّة للأمان النووي ستعنى بمباشرة جميع الأنشطة الرقابيّة المتعلّقة خاصّة بالأمن والأمان النّوويين والضّمانات بما يتوافق مع المعايير والاتّفاقيّات الدوليّة خاصّة منها اتّفاقيّة الأمان النّووي. وستمكّن هذه المنظومة بلادي من توفير الإطار القانوني والمؤسّساتي في مسعى للمصادقة على البروتوكول الإضافي لاتّفاق الضّمانات تنفيذا لتعهدّات بلادي في هذا الخصوص.

السيّد الرّئيس،

إنّ التقدّم الذّي أنجزه المجتمع الدّولي نحو الحدّ من مخاطر انتشار الأسلحة النوويّة وتوطيد فعاليّة نظام الضمانات يبقى منقوصا في نظرنا مالم يقترن بتكثيف الجهود

من أجل إحراز تقدّم فعليّ في مجال نزع السّلاح وحمل كافّة الدّول على الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النوويّة باعتبارها الرّكن الأساسيّ والضّروري لبناء الثّقة والطّمأنينة لدى مختلف شعوب العالم بدون استثناء.

وإنّ تونس، إذ تعبّر عن ارتياحها للمجهودات التّي تمّ بذلها للحدّ من مخاطر التسلّح النّووي، لتجدّد الدّعوة إلى الإسراع بإنشاء منطقة خالية من كافّة أسلحة الدّمار الشّامل بمنطقة الشّرق الأوسط وخاصّة منها الأسلحة النّوويّة وتدعو مؤتمرنا إلى اتّخاذ التدابير المناسبة لتحقيق هذا الغرض خاصّة إخضاع جميع المنشآت النّووية لرقابة الوكالة بما في ذلك المنشآت النوويّة لإسرائيل التّي لاتزال تشكل تهديدا لأمن المنطقة بأسرها.

السّيدة الرئيسة،

في الختام أود أن أجدّد لكم التعبير ولكافّة أعضاء مكتبكم والسيّدات والسّادة أصحاب المعالي رؤساء وأعضاء الوفود عن تمنيّاتي بنجاح مؤتمرنا هذا وأن اشكر مجدّدا كافّة موظفي الوكالة لتفانيهم واقتدارهم في أداء مهامهم.

وشكرا على الاهتمام.